الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

تمهيد

زادت أهمية البنوك التجارية نظرا للدور الذي تلعبه في متطلبات التنمية الاقتصادية وأصبح من الضروري مسايرة البنوك للتقدم الحضاري والتقني في هذا العصر, فهي من أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي دولة وذلك من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات.

وتعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تأقلمت مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على المستوى الدولي، بفعل عدة عناصر من بينها (التكنولوجيا، هيكلة الأسواق، توفر رؤوس الأموال وطرق التسيير ... الخ).

وهذا ما سنحاول مناقشته في هذا الفصل من خلال ماهية البنوك التجارية وخصائصها ووظائفها التقليدية في المبحث الأول، وعرض مختلف أشكال البنوك التجارية من ناحيتها التنظيمية والخدمية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسنعرض فيه تطور النشاط المصرفي من خلال الوظائف الحديثة للبنوك التجارية والأوضاع الاقتصادية الجديدة.

المبحث الأول : البنوك التجارية – ماهيتها وخصائصها

تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية في أي دولة فهي تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي من حيث ترأس قمة النظام المصرفي, كما أن النمو والتقدم مقرونين أساسا بالبنوك التجارية، لذلك خصصنا هذا المبحث لعرض مختلف التعاريف والخصائص المميزة للبنوك التجارية وكذلك مختلف الوظائف التي تمارسها قبل أن تتأثر بالتغيرات والتطورات التي طرأت على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية قديمة النشأة، وقد مرت بعدة مراحل لتصل إلى ماهي عليه الآن وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب.

أولا : نشأة البنوك التجارية :

لم تكن نشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة, "وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة."[1] حيث ظهرت مهنة الصرافة كحرفة قائمة بذاتها مع ظهور النقود واستخدامها من قبل المجتمعات وترجع هذه الحرفة إلى عهد الإغريق قديما، وفي العصر الحديث فهي ترجع إلى أواخر القرون الوسطى أين نشأت في شمال إيطاليا.

1. كبار التجار: حيث كانوا موضع ثقة التجار وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة فأتمنهم الأفراد واستودعوهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم.
2. المرابون: كان المرابون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغا من النقود – بما يسمى ربا-.
3. الصاغة: كان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية ثم تطور الأمر بعد ذلك فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع, و بدأوا يحصلون على أموال بصفة

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت, 2003، ص: 97.

وديعة لديهم في مقابل شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة أخرى هي أعمال الصرافة, وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم, وهذا التطور يعتبر بمثابة وظيفة نقدية كانت الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية.

تلك هي النظم التي مهدت لنشأة البنوك التجارية وتظهر الفروق واضحة بين البنوك الحديثة والنظم السابقة، فالبنوك لا تقف عند حد حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل كبار التجار أو منح القروض من أموالها الخاصة كما يفعل المرابون وإنما تقوم بكل هذه الأعمال إضافة إلى منح قروض من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تخلقها البنوك.

"ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في إيطاليا، حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، جنوة 1407م، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف على تجارة المعادن النفيسة"[1], وبعدها تمت المطالبة في القرن السادس عشر بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها ففي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم " Piazza di Rialta Banco delpa " وكان غرضه الأساسي هو حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر وكذلك إجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية, وتطورت وظائف البنوك من قبول الودائع وإقراض الأموال إلى خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان وقامت إلى جانبها بنوك عديدة أخرى يقدم كل منها إئتمان من نوع معين.

"ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل؛ إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري و الصناعي وكذلك الزراعي"[2].

ثانيا : تعريف البنوك التجارية :

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك وذلك نظرا لاختلاف الخصائص المميزة لها وتعدد وظائفها بشكل عام.

[1] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان, 1993، ص: 250.
[2] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت, 1996، ط1، ص: 43.

"ويعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية (Banco) التي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود."[1]

إن إطلاق اسم البنوك التجارية كان من قبل الاعتياد كون هذه البنوك إقتصر نشاطها في البداية على تمويل الأنشطة التجارية وتقديم القروض القصيرة الأجل إلا أن التوسع الكبير والتطور الذي لحق بأعمال الصيرفة ألزم البنوك التجارية أن توسع في نشاطها هي الأخرى ودفعها للتعامل مع سائر القطاعات، ويفصل البعض تسميتها بنوك الودائع* إشارة إلى أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي لتمويل هذه البنوك، و هناك جملة من التعاريف الخاصة بهذا النوع من البنوك وهي:

"المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات تحت الطلب أو لأجل ويتم استخدامها في منح القروض، وأهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود."[2]

كما تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل."[3]

ما يضيفه هذا التعريف هو أن البنوك التجارية غير متخصصة في مجال معين وتتعامل بالائتمان قصير الأجل، وتبين الدلالات السابقة أن البنوك ترتبط بوظيفتين أساسيتين وهما حفظ الأموال، وإجراء التعاملات المالية التي تتضمن القيام بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين.

كما "يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل وفتح الإعتمادات وتحصيل الصكوك المصرفية من العملاء أو عليهم, ومنح الخدمات لكافة العملاء ولا تقتصر على خدمة قطاع معين من العملاء دون الآخر".[4]

فالتشريعات في الدول المختلفة تنظم أعمال المصارف والجهاز المصرفي ككل, ونظرا لاختلاف هذه التشريعات إختلفت التعاريف المتعلقة بالبنوك والشكل القانوني وطبيعة النشاط.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 1989، ص: 24.

* في إنجلترا تعرف ببنوك الودائع أو البنوك التجارية, وفي باقي الدول الأوروبية تعرف ببنوك الائتمان وفي بعض الدول التي تخضع للقانون الفدرالي تعرف ببنوك المقاطعات.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادىء الاقتصاد، دار زهران للنشر, عمان, 1997، ط 2، ص: 240.

[3] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن, 2003، ص: 206.

[4] صلاح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991، ص: 34.

ويمكن تقديم تعريف شامل للبنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تقبل مختلف أنواع الودائع وتقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل, وتقوم بتقديم الخدمات لكافة العملاء وهدفها الأساسي هو تحقيق الربح مع درجة مخاطرة صفر.

وتعتبر البنوك التجارية أكثر الأنواع إنتشارا في دول العالم وزادت أهميتها بسبب مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية, فقد اتجه التطور المصرفي عموما إلى إتساع نطاق العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية فلم تعد تقتصر على مزاولة العمليات السالفة الذكر, وإنما اتجه التطور المصرفي إلى اضطلاع البنوك التجارية بكثير من أوجه النشاط التي تتوفر عليها "بنوك الأعمال", كتزويد الصناعة بالقروض طويلة الأجل, وكذلك شراء السندات الحكومية وغير الحكومية.

المطلب الثاني: الخصائص المميزة للبنوك التجارية وأهدافها

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى أو البنوك غير التجارية وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولا : خصائص البنوك التجارية :

- إن ما يميز البنوك التجارية عن البنك المركزي هو اختلاف هدف كل منهما فالبنوك تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بينما يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.
- تتعامل البنوك التجارية مباشرة مع الأفراد من خلال قبول الودائع وتقديم القروض أما بالنسبة للبنك المركزي فذلك يتم بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية.

أما فيما يخص البنوك التجارية والبنوك المتخصصة فهناك عدة خصائص مميزة نذكر منها:

1- قيام البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك كباقي المؤسسات الوسيطة" ومع ذلك فإن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لزبائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية, تحت الطلب.."[1] وتكون هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وذلك بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها أيضا, وبذلك يترتب على البنوك التجارية التزامات مالية نتيجة قبولها للودائع الجارية وبالتالي هي جزء من عرض النقود وهذا مالا تتصف به المؤسسات المالية الأخرى.

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي, إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر), دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, 2002, ط1, ص: 20.

2- يغلب على نشاط البنوك التجارية الطابع القصير الأجل فمعظم نشاطها يخرج من مجال سوق رأس المال ويندرج تحت مجال سوق النقد, بينما "تتميز البنوك غير التجارية في أنه يغلب على نشاطها الطابع المتوسط وطويل الأجل"[1] ويندرج نشاطها بصفة رئيسية في مجال سوق رأس المال فهي تعمل في مجالات الصناعة والزراعة والمجال العقاري, لذلك فإن مواردها تتميز بطابع متوسط الأجل بما يتناسب مع طبيعة استخدام هذه الموارد.

3- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية, والودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا, وتستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك, وبذلك يكون جزء من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود, وهي تعتبر كجزء من عرض النقود, وبالتالي فأي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية المعروض النقدي, "أما المؤسسات المالية الأخرى فإن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقود لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات وإنما تأتي من اقتراضها لها."[2]

4- أما في مجال توفير الموارد الأساسية نجد أن المبالغ المقترضة من البنك المركزي تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل البنوك غير التجارية على عكس البنوك التجارية حيث تمثل القروض من البنك المركزي نسبة ضئيلة من مواردها, كذلك فإن البنوك المتخصصة تلجأ إلى أسواق رأس المال المحلية و الدولية للحصول على معونات وقروض طويلة ومتوسطة الأجل بخلاف البنوك التجارية.

ثانيا : أهداف البنوك التجارية :

هناك عدة أهداف تسعى البنوك إلى تحقيقها "فهي عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية."[3]

1- هدف الربحية: "ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية, ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيراداته"[4], أو من خلال تخفيض التكاليف.

---

[1] محمود يونس-عبد النعيم مبارك, مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية, الدار الجامعية, 2002/2003, ص: 264.

[2] رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص: 20.

[3] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ط2، ص: 194.

[4] نعمة الله نجيب-محمود يونس-عبد النعيم مبارك، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001, ص: 193.

وتتحقق الإيرادات من خلال العمليات التي يقوم بها البنك, وهي بذلك قد تكون فوائد على القروض التي يمنحها, أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المقدمة أو عوائد الموجودات من الأصول المالية المختلفة, وعلى هذا فإن من مصلحة البنك زيادة حجم عملياته لأن ذلك يعني زيادة في حجم الإيرادات.

هذا من جانب الإيرادات, فبالنسبة لجانب التكاليف هناك نوعين من التكاليف يتحملها البنك هما التكاليف الإدارية التشغيلية والتكاليف التجارية المالية, وتشمل التكاليف الإدارية التشغيلية كل بنود التكاليف التي يتحملها البنك بوصفه مشروعا بصرف النظر عن طبيعة نشاطه, حيث يتعين عليه دفع الأجور والمرتبات ...إلخ, أما النوع الثاني من التكاليف فتتمثل في الأعباء التي يتحملها البنك بوصفه وسيطا ماليا وتتمثل أساسا في الفوائد التي يدفعها على الودائع التي يتلقاها.

وفي أثناء قيام البنك بنشاطه يواجه احتمال حدوث أحد النتائج التالية:[1]

- تحمل خسارة فعلية أو دفترية بسبب وجود ديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها.
- تحقيق ربح رأسمالي فعلي بسبب ارتفاع الأسعار السوقية لبعض الأصول.

ولذلك يتطلب على البنك لتحقيق أقصى ربح أن تكون معظم توظيفاته في أصول قليلة السيولة عالية الربحية.

2- هدف السيولة: يقصد بسيولة البنك قدرته على مواجهة كل طلبات السحب من الأرصدة النقدية المودعة, حيث يهدف البنك من استعداده لتلبية طلبات عملائه من السحب إلى الاحتفاظ بدرجة ثقة عالية, فالثقة في البنك التجاري هي أساس وجوده, لذلك فإن محاولة التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة تلزم البنك الاحتفاظ بجزء من موارده في صورة نقدية لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة لإشباع عامل الربحية, ونجد أن هناك مفهومين يطبقان للسيولة المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث, فالمفهوم التقليدي يقسم الأصول وفقا لدرجة سيولتها تنازليا كما يلي:

- الأصول النقدية تامة السيولة: تتكون من النقود و الودائع تحت الطلب ويكون معدل العائد عليها معدوم.
- الأصول شبه النقدية: منها الأوراق التجارية- الكمبيالات والسندات الاذنية- ويكون معدل العائد عليها منخفضا.
- الأصول المالية: كالسندات والأسهم و يكون معدل العائد مرتفعا نسبيا.
- الأصول الحقيقية: المباني والأراضي والعقارات وتدر معدلات مرتفعة من العائد.

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ط1، ص: 139.

ونجد المفهوم الحديث لدرجة سيولة الأصول يربط درجة السيولة بعلاقة طردية مع سرعة زمن تحول الأصول إلى نقد, وبعلاقة عكسية مع مقدار الخسارة النقدية التي يتحملها الأفراد عند تحويل الأصول إلى نقد.

"وهنا تظهر أهمية دور السوق الثانوية في عملية تداول الأصول القائمة, وعلى ذلك قد تتوفر لأصل معين درجة عالية من السيولة في مجتمع لا يوجد به سوق ثانوية."[1]

3- هدف سلامة المركز المالي للبنك: إن البنوك التجارية لا يمكنها استيعاب خسائر تزيد على رأس المال المملوك, فأي خسائر هنا تعود على أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك, لذلك تفضل البنوك التجارية التنويع في محفظتها المالية غير أن ذلك قد يهدد سلامة المركز المالي لها عندما تقوم بشراء أصول مالية شديدة التقلب في قيمتها, ولعل هذه هي الأسباب التي أدت إلى سيادة نظرية القروض التجارية لفترة طويلة, وبموجب هذه النظرية تقوم البنوك التجارية بالاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل التي تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ولكن مع تطور ونمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود بسرعة وبدون خسارة في قيمتها, وقد يرجع ضعف سلامة المركز المالي كما أشرنا إلى شراء أصول شديدة التقلب في قيمتها السوقية أو قبول ضمانات غير كافية لتيسير تقديم القروض تحت تأثير الرغبة في تحقيق فرص الربح.

ونجد أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه البنك التجاري هو تعظيم الربح أما السيولة والآمان فيتحققان من خلال تشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل من احتمالات التعرض للعسر المالي.

المطلب الثالث : الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

هناك العديد من الوظائف التي ظهرت مع ظهور البنوك التجارية, ومع تطور الفن المصرفي تطورت معه هذه الوظائف, وسنستعرض في هذا المطلب الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

أولا : قبول الودائع :

"من أبرز وظائف البنوك قبولها للودائع تحت شروط معينة, والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة."[2]

" ويقصد بالودائع السيولة المسلمة للبنك من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين."[3]

---

[1] محمد عزت غزلان, مرجع سابق, ص: 141.

[2] عبد النعيم مبارك مبادىء في الاقتصاد, الدار الجامعية, مصر, 1997, ص: 32.

[3] Ammour Ben halima, pratique et techniques bancaires, édition dahlab, Alger, 1997, p: 40.

فالودائع تمثل الجزء الكبير من موارد البنوك التجارية والتي تمارس بها البنوك نشاطاتها.

لهذا نجد الودائع في جانب الخصوم وتكون إما بشكل نقود تكون تحت تصرف البنك أو على شكل قيم منقولة يديرها البنك لصالح زبونه, وتنقسم الودائع إلى:

1- ودائع تحت الطلب –الحساب الجاري-: هي الودائع التي تودع لدى البنك دون شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت, ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستخدامها في المعاملات وسحب شيكات عليها, ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع غير أن بعض التشريعات في بعض الدول تقرّ على البنوك بدفع فوائد عند وصول هذه الودائع مبلغا معينا.

2- ودائع الأجل: تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك, وهذا ما يمكن البنك من إستثمارها لمدة تتناسب مع مدة سحبها, وبذلك يحصل صاحب هذه الوديعة على فوائد.

3- ودائع تحت إشعار: هي الودائع التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها.

4- ودائع التوفير: يعتبر هذا النوع من الودائع الأكثر استقرارا بالنسبة لحرية البنك ما يسمح باستثمارها في الأجل المناسب ذاك أن مبالغ التوفير يتم وضعها عادة لمدة طويلة.

ويقوم البنك المركزي في الغالب بتحديد نسبة الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع, فيتم تحديد حد أدنى وحد أعلى يتم بينهما تحديد سعر الفائدة.

و تتبع البنوك التجارية العديد من الاستراتيجيات لتنمية ودائعها و قدرتها في ذلك ليست مطلقة بل هناك عدة عوامل تتحكم فيها.

ثانيا : خلق نقود الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من العمليات المصرفية غير العادية, وتعتمد عملية خلق نقود الودائع على القاعدة التقليدية الإنكليزية القائلة بأن "القروض تخلق الودائع- Loans make deposits – "[1]

ونقصد بعملية خلق الودائع هو قيام البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية, وهي بهذا تزيد من العرض الكلي للنقود, ويرجع ذلك إلى قيام

[1] Ammour ben halima, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahlab, Alger, 1997, p: 18.

الأفراد في العصر الحديث بتسوية مدفوعاتهم بواسطة الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية, والكمية المسحوبة تمثل عادة نسبة ضئيلة من حجم هذه الودائع وبذلك عمدت البنوك إلى إقراض عملائها مبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب بالشيكات.

- والنسبة 1/ نسبة الاحتياطي القانوني تسمى مضاعف الودائع الذي هو "حاصل الودائع تحت الطلب الجديدة على الزيادة في الإحتياطات."[1]

* خلق نقود الودائع في حالة البنك المنفرد: لا يستطيع البنك المنفرد أن يخلق نقود الودائع كما في حالة البنوك المجتمعة ذاك لأنه عندما يمنح قروضا فعليه أن يتوقع أنه لن يعود إليه مبلغ القرض كاملا كما في حالة البنوك المجتمعة وبذلك يكون أقل قدرة على خلق نقود الودائع, كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : عملية خلق نقود الودائع في البنك المنفرد – احتياطي قانوني 20% و25% يعود للبنك مما يقرضه-.

البيـــــــان	الودائع	الإحتياطي	القروض
- الوديعة الأولية	1000	200	800
- ما يعود بعد إقراض المرحلة الأولى	200	40	160
- ما يعود بعد إقراض م2	48	8	32
- ما يعود بعد إقراض م3	8	1,600	6,400
- ما يعود بعد إقراض م4	1,600	0,3200	1,2800
- ما يعود بعد إقراض م5	0,3200	0,0640	0,2560
- ما يعود بعد إقراض م6	0,064	0,0128	0,0512
- ما يعود بعد إقراض م7	0,0128	0,00256	0,01024
المجمـــــــــوع	**1250**	**250**	**1000**

المصدر: زياد سليم رمضان-محفوظ أحمد جودة, إدارة البنوك, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 1996، ط2, ص:85.

- فالودائع المشتقة تساوي 1250.

إذن البنك المنفرد يمكنه أن يخلق ودائع جارية تعادل فقط مقدار الإحتياطات الإضافية التي يمكنه الحصول عليها, أي أنه لا يمكنه بنفسه أن يخلق توسعا مضاعفا في عملية خلق نقود الودائع.

ثالثا : منح الائتمان :

لعل من أهم وظائف البنوك التجارية هي منح القروض, وهي بذلك تؤدي وظيفة اقتصادية هامة من حيث تعبئة الأموال ودفعها إلى قنوات الاستثمار المختلفة, "وتمنح البنوك التجارية لعملائها ائتمانا معينا كالقروض قصيرة الأجل, والمتوسطة كما في حالة إقامة المباني واستصلاح الأراضي, إلا أن

[1] Paul A.Samuelson-William.D.Nordhous, Economie, Economica, Paris, 2000, p: 480.

الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الإجمالي الذي تمنحه البنوك التجارية"[1], وتتبع البنوك التجارية سياسات خاصة بالإقراض من خلال التنويع في القروض الممنوحة (قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل), بحيث تتماشى مع نوعية الودائع والضمانات المقدمة لها, وعند رسمها لهذه السياسات تضع في اعتبارها سلامة الودائع لديها واحتياجات عملائها وكذلك حصولها على إيراد يكفي تغطية مختلف نفقاتها.

ومن أهم أشكال الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية مايلي:

1- القرض النقدي: هو عقد يتحقق عن طريق تقديم أموال إلى المستفيد والذي يتعهد بدفع الفائدة وقيمة القرض سواء من خلال أقساط دورية أو التسديد مرة واحدة وذلك حسب الشروط المقررة في العقد.
2- الدفع من تحت الحساب: أي أن البنك يسمح للعميل أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين.
3- فتح الاعتماد: هو أن يضع البنك تحت تصرف العميل -المستفيد – مبلغ معين من المال وذلك لمدة محددة, دون إلتزام العميل بالسحب, وإذا قام هذا الأخير بالسحب من الحساب استحق عليه سعر الفائدة ابتداءا من تاريخ السحب.

وهناك أنواع من القروض تمنحها البنوك التجارية تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي كأن يقدم المقترض سندات حكومية أو أسهم أو وثائق تأمين كضمان عيني أما الضمان الشخصي فيكون عن طريق كفالة شخصية من المدين لشخص آخر.

4- خصم الأوراق التجارية: حيث يستطيع المستفيد بدلا من إنتظار مدة استحقاق الورقة التجارية - كمبيالة أو سند إذني– أن يتقدم بها إلى البنك ويحصل على المبلغ المذكور بعد خصم مبلغ الفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله لمدة معينة.

ذلك إضافة إلى أنواع أخرى من الإئتمان كالائتمان الإيجاري والائتمان المقدم للتجارة الدولية.

رابعا : الوظائف الأخرى :

إضافة إلى الوظائف السابقة تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف أهمها:

- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء: كإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء وتحصيل الشيكات والكمبيالات وسداد الديون نيابة عنهم, وإنجاز عمليات التحويل النقدي بين العملاء.

[1] Sampson, Thomas A, Money Banking and Economic Analyses, 2nd Edition, Prentrice hall, 1981, p: 123.

- بيع وشراء العملات الأجنبية: حيث تهتم البنوك التجارية بهذه العملية بغرض توفير قدر كافي لمواجهة حاجات العملاء اليومية, وكذلك تحقيق الأرباح من خلال الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع.

تعتبر الوظائف المذكورة سابقا من أهم الوظائف التي ظهرت مع بدأ ظهور البنوك التجارية إلا أنه من خلال التطور المستمر للنشاط المصرفي والمحيط الإقتصادي الخاص بالبنوك تطورت معه كذلك وظائف البنوك والخدمات التي تقدمها وهذا ما سيتم التعرض له في المبحث الثالث.

المبحث الثاني : أشكال البنوك التجارية

لا يوجد هناك إختلاف بين البنوك التجارية لا من ناحية الأهداف ولا من ناحية تقديم الخدمات فهي جميعها تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع العملاء دون تمييز وكذلك هي جميعها "مؤسسات مالية مستقبلة للودائع ومختصة في توزيع القروض لأجل قصير."[1]

وللقيام بهذه الوظائف وتحقيق الأهداف تنوعت البنوك التجارية من ناحيتها التنظيمية والخدمية لتأخذ عدة أشكال نتعرض لها في هذا المبحث.

المطلب الأول : البنوك المستقلة والبنوك ذات الفروع

[1] Ahmed silem, jean-Marie Albertini, Economie, 5eme édition, Délos, Paris, 1995, p: 60.

تعتبر البنوك ذات الفروع من التنظيمات الرئيسية للبنوك في العالم, لذلك كانت المقارنة بين الكفاءة النسبية للبنوك المنفردة والبنوك المتفرعة محل اهتمام الإقتصادين.

والكفاءة هي تكلفة توفير الخدمات المصرفية, وتقاس بالتكاليف المتوسطة في المدى الطويل للخدمات المصرفية, والبنوك المنفردة على خلاف البنوك المتفرعة "يقصد بها تلك البنوك التجارية التي ليس لها فروع وعادة ما تتصف بصغر حجمها واقتصار نشاطها على توظيف الموارد المالية في أصول عالية السيولة."[1] وتعتمد في نشاطها على العلاقات الشخصية القوية التي تربط العملاء بمسئولي البنك.

كما أن نظام البنوك ذات الفروع ينتشر في غالبية دول العالم نظرا لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات واتساع قاعدة عمله وانخفاض تكاليفه, فهذه البنوك تمتلك عدد من الوحدات منتشرة في مناطق متفرقة وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد, وهذا النظام له مؤيدون ومعارضون, ويستند المؤيدون إلى عدة مبررات أهمها:

- البنوك ذات الفروع تخدم أكبر عدد من العملاء نتيجة انتشارها الواسع.
- يكون هناك استغلال أمثل للموارد من خلال تحويل الأموال إلى الفروع التي تواجه طلبات متزايدة على القروض.
- إنشاء الفروع يؤدي إلى كبر حجم البنك واتساع نشاطه وبالتالي تحقيق وفرات اقتصادية مرتبطة بالحجم الكبير.
- خلق مناخ تنافسي مما يدفع إلى تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها.
- التعدد الجغرافي يجلب للبنك نوعيات مختلفة من العملاء والأنشطة مما يساهم في زيادة تنويع الودائع والقروض المقدمة.

كذلك من أهم المبررات التي يستند إليها المعارضون مايلي:

- ليس بالإمكان أن يقدم الفرع جميع الخدمات المصرفية التي يحتاجها العملاء
- الاستغلال الأمثل للموارد يمكن أن يتحقق من خلال إقراض الفائض المالي إلى بنوك أخرى أو العكس, دون الحاجة لوجود الفروع.
- لم يتأكد ميدانيا أن كثرة الفروع تؤدي إلى خفض التكاليف.
- يؤدي إنشاء الفروع إلى خلق مناخ احتكاري بسيطرة عدد محدد من البنوك على النشاط المصرفي.

[1] طارق طه, إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية, دار الكتب، الإسكندرية، مصر, 2000، ص: 164.

- يؤدي إنشاء الفروع كذلك إلى صعوبة التنسيق و الإشراف الجديد على هذا الحجم الكبير من الفروع مما يتسبب في وقوع أثار سلبية.

"وقد تم تقدير فروق التكاليف بين البنوك المستقلة والمتفرعة مع الأخذ بعين الاعتبار وفرات الحجم, حيث تأكد وجود وفرات الحجم وأتضح أن مرونة التكلفة بالنسبة للناتج بلغت 0,93 هذا يعني أن زيادة الخدمات المصرفية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة التكاليف بنسبة 93% فيحدث انخفاض في التكلفة المتوسطة"[1], فوفرات الحجم التي يحققها البنك المتفرع تعوض التكاليف الإضافية الناتجة عن كبر الحجم, وبالتالي تكون هنا البنوك المتفرعة أكثر كفاءة من البنوك المستقلة, ونجد في الغالب أن الجهة المسؤولة (البنك المركزي) تقدم تسهيلات لإنشاء فرع على عكس إنشاء بنك جديد, والسبب في ذلك هو أن فشل الفرع لايعني فشل البنك بكامله ويتعين على البنوك التي تطلب إنشاء الفروع أن تثبت حاجات الأفراد في تلك المناطق للخدمات المصرفية, وأن تثبت أيضا عدم إلحاق الضرر بالبنوك القائمة, ونجد أن نجاح البنك لا يعتمد بالأساس على الشكل الذي يأخذه أو عدد فروعه المنتشرة وإنما يعتمد على الكفاءة في الإدارة, وأن تكون هذه الإدارة فاعلة في الفروع المصرفية استنادا إلى عدة عوامل تمكن من ذلك أهمها:

- ✓ ملاءمة رأس المال.
- ✓ جودة الأصول.
- ✓ جودة الإدارة.
- ✓ القدرة على تحقيق الفائدة.
- ✓ السيولة.

وغالبا ما يعبر عن المقياس المحاسبي للربح أو ربح الفرع بالصيغة التالية:

"ربح الفرع يساوي إيرادات الفوائد عن الأموال المجمعة في الفرع + إيرادات الرسوم للخدمات التي يقدمها الفرع – تكلفة الأموال المجمعة من قبل الفرع (في الغالب فوائد) – تكاليف التشغيل بما فيها تكلفة العاملين والمواد والإيجار."[2]

إن نجاح البنوك يتوقف على إختيار قنوات التوزيع لتقديم الخدمات المصرفية وتعتبر الفروع من أهم هذه القنوات ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- فروع الدرجة الأولى: وتمارس كافة الخدمات المصرفية وتحتوي هذه الفروع كفاءات مصرفية عالية.

[1] خالد وهيب الراوي, إدارة العمليات المصرفية, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, 2001, ط1, ص: 147.
[2] نفس المرجع، ص: 151.

- فروع الدرجة الثانية: تقل عن النوع الأول من حيث الحجم وتقوم بتقديم معظم الخدمات المصرفية الأساسية وهي: قبول الودائع, منح تسهيلات, إصدار بطاقات الائتمان.
- فروع الدرجة الثالثة: تقوم بتقديم بعض الخدمات المصرفية الأساسية وبمبالغ محدودة وتتواجد هذه الفروع في المناطق التي لا يكثر فيها النشاط التجاري والاقتصادي وتقسم كذلك إلى نوعين:
  - فرع ثابت على شكل مبنى.
  - فرع متحرك لخدمة عدد قليل من السكان, يكون على شكل سيارات خاصة تنتقل إلى هؤلاء العملاء في مكان تواجدهم.

"ومع تعاظم دور وأهمية الفروع المصرفية برزت أنواع جديدة من الفروع نذكرها باختصار"[1]:

- بيع الخدمات المالية في المحلات ذات الأقسام ومحلات الجملة.
- السوبر ماركت المالي.
- الفرع المصرفي على شكل مخزن الأقسام أو البوتيك.
- الفرع على شكل مخازن – متاجر الأقسام الشاملة.

والشكل الموالي يمثل هيكل تنظيمي لمصرف تجاري حديث كبير الحجم:

شكل رقم (1) : هيكل تنظيمي لمصرف تجاري

[1] أحمد محمود أحمد, تسويق الخدمات المصرفية "مدخل نظري-تطبيقي", دار البركة للنشر والتوزيع, عمان, 2001, ط1, ص: 284.

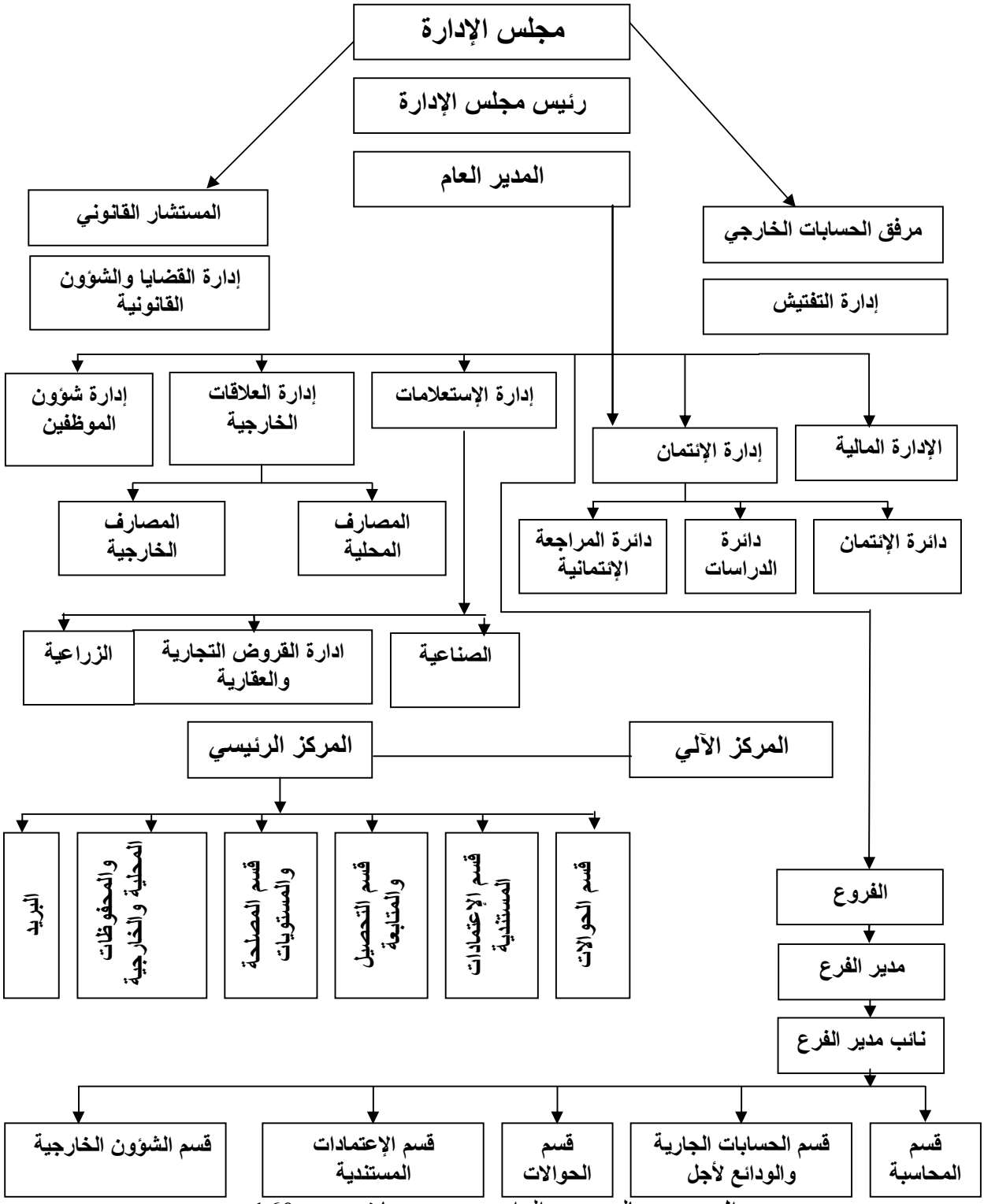

المصدر: خالد وهيب الراوي، مرجع سابق, ص: 160.

المطلب الثاني : البنوك الإلكترونية

إن من أبرز التطورات التكنولوجية الهائلة هو ظهور التجارة الإلكترونية لذلك عرفت معها الصناعة البنكية تطبيق وسائل جديدة, تمثلت أساسا في استخدام وسائل دفع إلكترونية.

فالبنك الإلكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الإلكترونية والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها.

"كما تعرف البنوك الإلكترونية ببنوك القرن الواحد والعشرين, فهي كما يصفها بعض علماء الإدارة المصرفية من أمثال SZmigin, المعالجة العصرية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي أو اللاورقي".[1] ذلك لأن نمط التعاملات المالية يقوم على إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية -آلات الصرف الذاتي– بطاقات الائتمان المصرفي, وهو ما يطلق عليه بالنقود الإلكترونية وهي عبارة عن نقود غير ملموسة ولكنها تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في جهاز كمبيوتر العميل بما يعرف بالمحفظة الإلكترونية ويمكنه استخدامها في معاملاته.

"وبطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية, تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة. "[2]

كما تعتبر آلات الصرف الذاتي من أهم المنافذ لتسليم الخدمات المصرفية:

- آلات الصرف الذاتي (ATM): هي من أكثر الوحدات الإلكترونية استخداما في مجال الخدمة المصرفية, وقد بدأ استخدام هذه الآلات سنة 1967 بأحد فروع بنك "Barclays" في بريطانيا, وكانت تتيح للعملاء فقط خدمة السحب النقدي, لذلك سميت آنذاك بالصارف النقدي أما في الوقت الحالي فقد انتشرت آلات الصرف الذاتي في مختلف أنحاء العالم ذاك أن تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنوك أصبحت مرتفعة مقارنة بتكلفة استخدام آلات الصرف الذاتي.

وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (2) : تكلفة إنشاء فرع جديد مقارنة بشراء آلة صرف ذاتي

[1] طارق طه, مرجع سابق, ص: 165.

[2] سحنون محمد, النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة بسكرة, العدد رقم 04, ماي 2003, ص: 65.

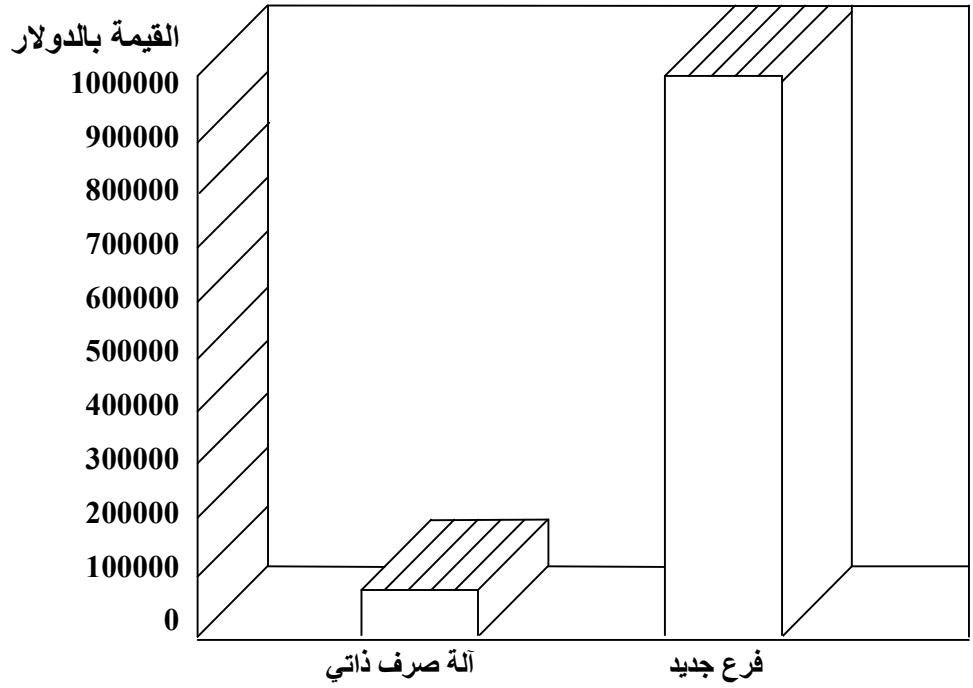

المصدر: طارق طه, مرجع سابق، ص: 167.

ويبين الشكل أن تكلفة شراء آلة صرف ذاتي تقل كثيرا عن تكلفة إنشاء فرع جديد, فـ:1000000 دولار, هي تكلفة إنشاء الفرع بينما لاتصل تكلفة شراء آلات صرف ذاتي 100.000 دولار, وهذا ما يشجع البنوك على التوسع في استخدام آلات الصرف الذاتي والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام وهي:

1- آلات بعيدة المدى: وتتواجد في أماكن تكون بعيدة عن مبنى البنك كالفنادق الكبرى والمطارات وغيرها, لإتاحة الفرص التسويقية للخدمات المصرفية.
2- آلات صرف محلية: تتمثل آلات الصرف الداخلية المتواجدة داخل مبنى البنك.
3- آلات صرف ذاتية خارجية: تكون حول المبنى الخارجي للبنك بهدف توفير خدمات مصرفية خارج ساعات العمل الرسمية.

وكذلك من المنافذ الأخرى التي يتم بواسطتها تقديم الخدمات المصرفية نجد:

وسائل الدفع الإلكتروني ومن أهمها:

- الشيكات الإلكترونية: وهي مثل الشيكات التقليدية, وهي أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد إلى المستفيد، غير أن الشيكات الإلكترونية ترسل إلكترونيا عبر الأنترنت.
- بطاقات الإئتمان.

- البطاقات الإلكترونية.

وعموما يمكن القول بان تطور الصناعة المصرفية يرجع إلى عاملين رئيسيين:

- ❖ تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- ❖ نقص الدور الذي تلعبه الوساطة المالية نتيجة عولمة الأسواق المالية فكان هناك تزايد في حركة التدفقات المالية والنقدية.

المطلب الثالث : البنوك التابعة لشركات قابضة

هناك العديد من البنوك يندرج حاليا تحت البنوك التابعة لشركات قابضة، "والشركات القابضة تقوم بإنشاء شركة، أو شركة قائمة أصلا وتمتلك هذه الشركة أسهم عدة مصارف فتتولى إدارتها كمشروع واحد."[1]

ونبين أن هناك شكلين تنظيميين للشركات القابضة:

1- شركات قابضة ذات بنك واحد: وتسيطر هذه الشركة على بنك تجاري واحد ويسمى البنك الخاضع، والشركة المسيطرة تسمى "بالشركة الأب"، إضافة إلى ذلك يمكن أن تسيطر هذه الشركة على شركات مالية أخرى لا تمارس الأنشطة المصرفية التقليدية وتسمى البنوك غير المصرفية.

2- شركات قابضة ذات بنوك متعددة: وهي التي تسيطر على عدة بنوك تجارية، ويعتبر كل بنك تجاري خاضع بمثابة بنك شقيق للبنك الآخر, كذلك تسيطر هذه الشركات على شركات غير مصرفية, ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3) : الأشكال التنظيمية للشركات القابضة على البنوك التجارية

[1] خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع, مصراته, الجماهيرية الليبية, 1998, ط1, ص: 78.

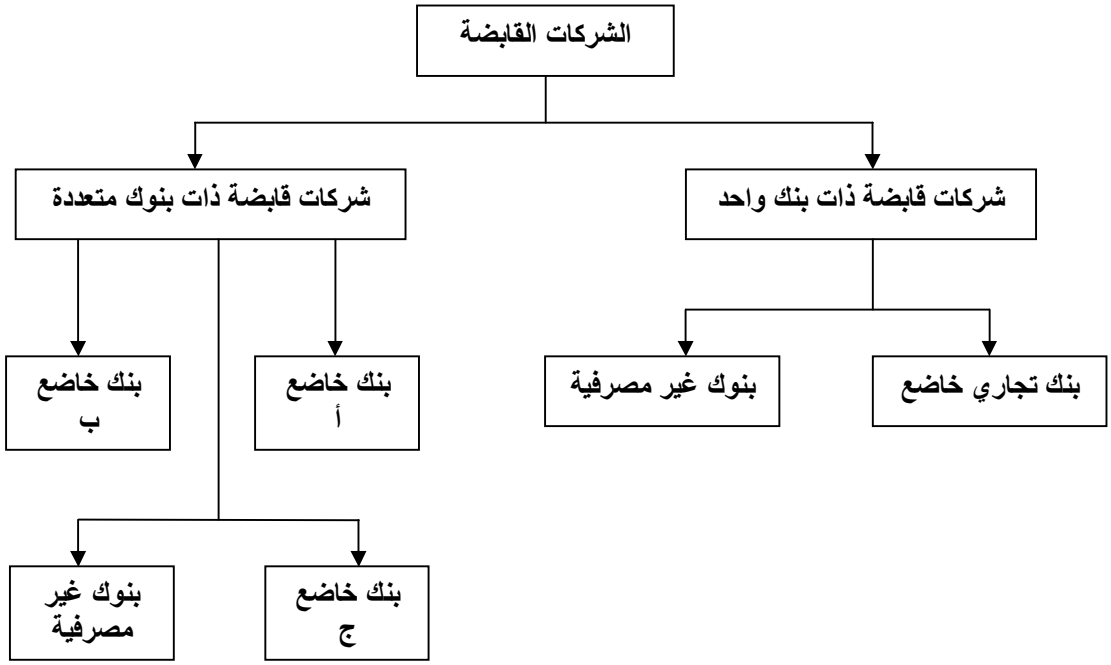

المصدر: طارق طه، مرجع سابق، ص: 182.

- وتمتلك الشركة القابضة عددا من أسهم البنوك الخاضعة لا تقل عادة عن 25% من إجمالي الأسهم المصدرة، و امتلاك الأسهم يكون بطريقتين، الشراء النقدي حيث تقوم الشركة القابضة بشراء جزء من الأسهم نقدا من مواردها المالية، والطريقة الثانية هي الشراء بالاستبدال حيث تقوم الشركة القابضة بإعطاء جزء من أسهمها إلى مساهمي البنك وبالمقابل يتنازل هؤلاء المساهمون عن أسهمهم في البنك, وعادة ما تكون أرباح أسهم الشركة القابضة أكبر من الأرباح المحققة من أسهم البنك.

وهناك عدة تأثيرات للشركات القابضة على البنوك الخاضعة لها من بينها:

- وجود البنك الخاضع وسط عدد من البنوك مما يسمح له بالمشاركة في تمويل القروض ذات القيم الكبيرة.
- إنخفاض المخاطر التي تتعرض لها البنوك الخاضعة نتيجة التوزيع، فالشركات القابضة تسيطر على مؤسسات تمارس أنشطة غير مصرفية.

وهناك عدد من الانتقادات بخصوص الشركات القابضة:

- وجود شركات قابضة يمثل مناخ احتكاري في سوق المال.

- تشكل الشركات القابضة منافسة ضارة بالمؤسسات المالية الأخرى.
- العوائد التي تحققها البنوك الخاضعة للشركات القابضة تكون أقل من العوائد التي تحققها البنوك المستقلة.

المبحث الثالث : تطور النشاط المصرفي

إن ما يمكن ملاحظته في الفترة الأخيرة هو التطور الحاصل في النشاط المصرفي، فالبنوك التجارية لم تعد تقتصر على القيام بالوظائف التقليدية حيث ظهرت هناك بعض الوظائف الحديثة التي أصبحت تقوم بها، كما أن المتغيرات الحديثة والتي من أبرزها ظاهرة التحرر المالي ألزمت البنوك على العمل في بيئة متغيرة وجديدة، والتي كانت لها أثار سلبية تمثلت في حدوث أزمات في بعض الدول, وهذا ما سنحاول مناقشته في هذا المبحث.

المطلب الأول : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

كما ذكرنا سابقا فإن البنوك لم تعد تقتصر على أداء الوظائف التقليدية كقبول الودائع ومنح القروض بل أصبحت تؤدي خدمات حديثة نافعة للمجتمع من جهة وضمانا لنموها واستقرارها من جهة أخرى, وفي ما يلي بعض من هذه الوظائف:

1- خلق أدوات استثمار مالي:

إن البنوك التجارية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية فهي تقوم بدور مهم في السوق المالية من خلال خلق بعض أدوات الاستثمار الجديدة ومن أمثلتها شهادات الإيداع و يتم ذلك كما يلي:

"يقوم المودع بإيداع أمواله لفترة زمنية محددة لقاء فائدة محددة ويعطيه المصرف بالمقابل شهادة تثبت ذلك تسمى شهادة إيداع يظهر فيها المبلغ والفائدة وموعد الإستحقاق، وهذه الشهادة قد تكون قصيرة الأجل إذا كان المبلغ يستحق خلال فترة تقل عن سنة أو طويلة الأجل إذا كان المبلغ يستحق خلال فترة تزيد عن سنة"[1], وشهادات الإيداع تكون قابلة للتظهير أي أن حاملها يستطيع بيعها بالسعر الذي يراه مناسبا, وبالنسبة للبنك فإنه يستطيع استثمار أموال هذه الشهادات بحرية تامة طالما أن المودع لا يستطيع استرداد أمواله إلا في موعد الاستحقاق, "فهذه الشهادات تصدر بالقيمة الإسمية الكاملة و تدفع لحاملها عند الاستحقاق إضافة إلى الفائدة".[2]

2- تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك في الفترة الأخيرة تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند إنشاء مشروعاتهم، وعلى هذا الأساس يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذلك طريقة السداد.

[1] زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ط 6، ص: 29.
[2] خليل الهندي-أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان, 2000، جزء 2، ص: 38.

والخدمات الاستشارية المقدمة للمتعاملين لم تكن من الأنشطة الأساسية وليست لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن الجو التنافسي الموجود بين البنوك حتم عليها الاعتماد على كفاءة المسؤولين بالبنك واستعدادهم لتقديم الخدمات والاستشارات الجديدة للمتعاملين وذلك لكسب ثقة البنك ونجاح المشروعات التي يقوم بدراسة جدواها للمتعاملين.

3- مساعدة الشركات على بيع إصداراتها من الأسهم الجديدة:

تقوم البنوك بمساعدة الشركات على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام, وكذلك تساعدها في تلقي الدفعات الأولى من سعر تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها البنوك من تلك الشركات.

فالبنوك بذلك تسهل عملية الاكتتاب في سوق رأس المال بين المستثمرين والشركات المصدرة للأسهم.

4- إدخار المناسبات:

"تقوم البنوك بتشجيع العمال على القيام بالإدخار لمواجهة مناسبات خاصة (نفقات خاصة بالعملاء, الزواج, ...الخ), وتقوم بمنحهم قروض ميسرة وبشروط سهلة عند حلول هذه المناسبات"[1]

ويؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنوك نتيجة تراكم المدخرات ذلك لأن عملية السحب من هذه المدخرات تقل كثيرا عن كمية الأموال المودعة نتيجة ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات.

5- البطاقة الائتمانية:

تتمثل هذه الخدمة في منح العملاء بطاقات من البلاستيك –قبل ذلك يتأكد البنك من سمعة العميل و يمنحه البطاقة إذا كانت سمعته الائتمانية مشجعة- بحيث تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وكل المعلومات الضرورية ويستطيع حامل هذه البطاقة الاستفادة من خدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات خلال 25 يوم من استلامه فاتورة المشتريات.

وهناك عدة فوائد لهذه البطاقة فحاملها يحصل على ائتمان مجاني يتراوح بين 25 و55 يوم وكذلك تقل الحاجة إلى التعامل بالنقود، بالنسبة للتجار فإن هناك زيادة في حجم المبيعات نتيجة التعامل بهذه البطاقة، وكذلك البنك فإنه يحقق عدة فوائد منها ضمان جزء كبير من الأفراد كمتعاملين دائمين، واضطرار المحلات التجارية المتفقة مع البنك إلى فتح حسابات ودائع مع هذا البنك لتسهيل أعمالها.

[1] زياد رمضان, مرجع سابق, ص: 30.

6- خدمات الكومبيوتر:

تقوم البنوك اليوم باستخدام الكومبيوتر في كثير من نواحي النشاط فيها وهي بذلك تقدم العديد من الخدمات للمتعاملين من خلال تزويدهم بكشوف شاملة تبين أوضاعهم وكذلك تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم إلى غير ذلك من الخدمات المقدمة, ففي الأردن مثلا "أعلن أحد مسؤولي بنك العربي في الندوة العربية الأولى لإدارة المصارف المنعقدة في بيروت أنه بعد أن أدخلنا معظم أعمال البنك على الحاسب أصبح لدينا متسع من الوقت لتأدية بعض الخدمات لعملائنا وقد اتفقنا مع شركتين لتحضير بعض أعمالهم بواسطة الحاسب، ونحن بصدد دراسة أعمال شركات أخرى ترغب في الاستفادة من خدماتنا"[1].

و عموما يمكن تلخيص أهم الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية:

- المساهمة في تمويل مشاريع التنمية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العملة للخارج.
- إصدار الشيكات السياحية.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة.

و البنوك قد تحقق عدة مزايا نظير تقديمها هذه الخدمات ومن أهمها:

- زيادة موارد المصرف.
- زيادة توظيفات البنك.
- الدعاية والإعلان للبنك.
- تحقيق عمولات وفوائد عالية.

المطلب الثاني : البنوك والأوضاع الاقتصادية الجديدة

شهد الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة العديد من التغيرات والتي كان لها تأثير واضح على عمل البنوك وعلى النشاط المصرفي بوجه الخصوص، ومن أهم هذه التغيرات أو الظواهر الجديدة ما يعرفه الاقتصاديون بالتحرر المالي.

[1] زياد سليم رمضان-محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 23.

أولا : التحرير المالي :

سار النشاط المصرفي من ظاهرة التدويل إلى ما يعرف الآن بالعمولة، وظاهرة التدويل ليست بظاهرة اقتصادية جديدة، حيث "برزت مع تدفق البنوك الأمريكية على الساحة اللندنية وأدت إلى خلق سوق موازية حقيقية للسوق المصرفية المحلية وهي سوق الأورو دولار"[1].

وتميزت هذه الفترة بتعزيز الفصل بين النشاطات المصرفية المحلية وبين النشاطات الدولية, ومنذ بداية التسعينات أخذت سيرورة التدويل تضعف شيئا فشيئا وذلك بالاتجاه نحو العولمة، فبعض البنوك بدلا من أن تقبل الودائع في بلد لتقرضها في بلد آخر –عملية التدويل-، أصبحت تتبنى استراتيجية تتمثل في جمع الأموال ومنح القروض داخل الأسواق الوطنية بفضل التواجد محليا.

وكما ذكرنا فقد أفرزت التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ما يسمى بالانفتاح المالي وهذا ما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية, وعلى هذا الأساس كانت هناك تأثيرات واضحة على أعمال البنوك، فتبنت غالبية الدول سياسات التحرير المالي والذي يعتبر وضعية إقتصادية تتميز بـ:

تحرير نسب الفائدة -عدم تخصيص الإئتمان– إلغاء الاحتياطي الإجباري الذي لا تترتب عليه فوائد، وتبني الطرق والوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وكذلك تقوية المؤسسات المالية وخلق جو تنافسي بينها, فالتحرر المالي أحدث تغيرا كبيرا في أعمال البنوك فتوسعت دائرة نشاطها وبرزت اتجاهات حديثة في صناعة الخدمات المصرفية.

فمثلا: أصبح من مهام بنك ناشيونل وست منشيستر في بريطانيا " National West-Manchester Bank-"[2]:

- شراء وإنشاء وإدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية أو خدمية.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم، التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية في كل المقاطعات والمدن البريطانية للأفراد و رجال الأعمال.

[1] عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية "البحث في مواجهة ظاهرة العولمة المالية"، جامعة عنابة، يومي 7 و8 ديسمبر 2004، ص: 2.

[2] عبد الغفار حنفي-عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ط1، ص: 337.

- دخول البنوك في صناعة التأمين بأنواعها المختلفة (تأمين على الحياة- الممتلكات...).

و كذلك كان هناك توسع كبير من طرف البنوك في استخدام التكنولوجيا حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك وكذلك مواكبة التزايد الكبير الحاصل في حجم المعاملات المالية.

وفي ظل العولمة المالية كذلك، زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المخدرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات, فكان هناك تنويع كبير في النشاط المصرفي فعلى مستوى مصادر التمويل شمل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الافتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات ثم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتوريق -وهي عملية تحويل الديون إلى مساهمات على شكل أوراق مالية، وعلى مستوى النشاط المصرفي أصبحت البنوك تتعامل بالعقود المستقبلية وعقود الخيار وعقود المبادلة.

فهذه التغيرات التي أفرزتها العولمة المالية أدت إلى ظهور كيانات مصرفية كبيرة كان لها تأثير على شكل واتجاهات السوق المصرفية العالمية من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم, فالتحرير المالي للقطاعات المالية في الكثير من الدول يعتبر من أهم العوامل التي لعبت دورا حاسما في توسع دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية "وغيرت العديد من الدول من أنظمتها المالية المغلقة نسبيا والمدارة إلى أنظمة مالية أكثر انفتاحا وقد تضمن ذلك إجراءات لتخفيف القيود على الملكية الأجنبية للبنوك المحلية"[1] وبهذا وجدت البنوك الكبرى العالمية الفرصة مواتية لشراء البنوك المعروضة للبيع وهي في الغالب بنوك عمومية تعرضت لخسائر إقراضية.

ثانيا : أثار التحرير المالي :

هناك العديد من الآثار التي خلفتها ظاهرة العولمة المالية على الأجهزة المصرفية للعديد من البلدان ومن أهمها:

[1] عبد الله منصوري، مرجع سابق، ص: 4.

- ✓ بعد إلغاء العديد من القوانين وإلغاء الحواجز بين مختلف الأسواق أخذت البنوك الدولية تدخل في عمليات أكثر مخاطرة وأصبح خطر عدم السداد أو خطر القرض أصعب تحليلا من طرف البنوك الدولية بسبب عدم تجانس المعلومات المحاسبية المنشورة بين مختلف الدول.
- ✓ تزايد خطر السيولة ولهذا عمدت البنوك إلى الدخول في عمليات التوريق وبفضلها تحول جزء من ديونها إلى سندات قابلة للتداول, وهذا لا يعني إلغاء الخطر بل مجرد نقله إلى مشتري السندات.
- ✓ زيادة مخاطر عملية غسيل الأموال حيث وصلت سنويا إلى حوالي "500 مليار دولار" ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة كالإتجار بالأسلحة والمخدرات والقروض المصرفية المهربة ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعملية غسيل الأموال حيث تمر هذه العملية بثلاث مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل.
- ✓ زيادة حدة المنافسة خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ودخلت المؤسسات المالية إلى السوق المصرفية كمنافس للبنوك واتخذت المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسية:
  - ➤ الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها.
  - ➤ الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
  - ➤ الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.
- ✓ ظهور الأزمات المالية: أثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية ومن بين هذه الدراسات، دراسة:
  - ➤ KAMINSKI et REINHART (1996), والتي أجريت على 20 دولة آسيوية وفي أوروبا من سنوات السبعينات إلى منتصف التسعينات وتوصل الباحثان من خلالها إلى أن زيادة الحركة العامة للتحرير تؤدي في الغالب إلى حدوث أزمات بنكية، وكذلك دراسة DEMIRGUC- KUND et DETRAGIACHE سنة 1998, وتوصلت إلى أن عمليات التحرير المالي يتبعها وقوع أزمات على مستوى القطاع المالي"[1].

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين عمليات التحرير المالي وأزمات البنوك:

شكل رقم (4) : العلاقة بين التحرير المالي والأزمات البنكية

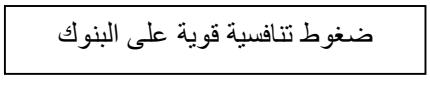

[1] بن ثابت، 54.
نقلا عن مصدرها الاصلي:

- G. .KAMINSKI & C. REINHART the twin crisis : the caauses of hanking and balance of payments problems 'imf discussion papers', n° 544 , mars 1996.
- A.DEMIRGUC – KUNT& E.DETR AGIACHE "financial liberalization and financial fragility" FMI, 1998.

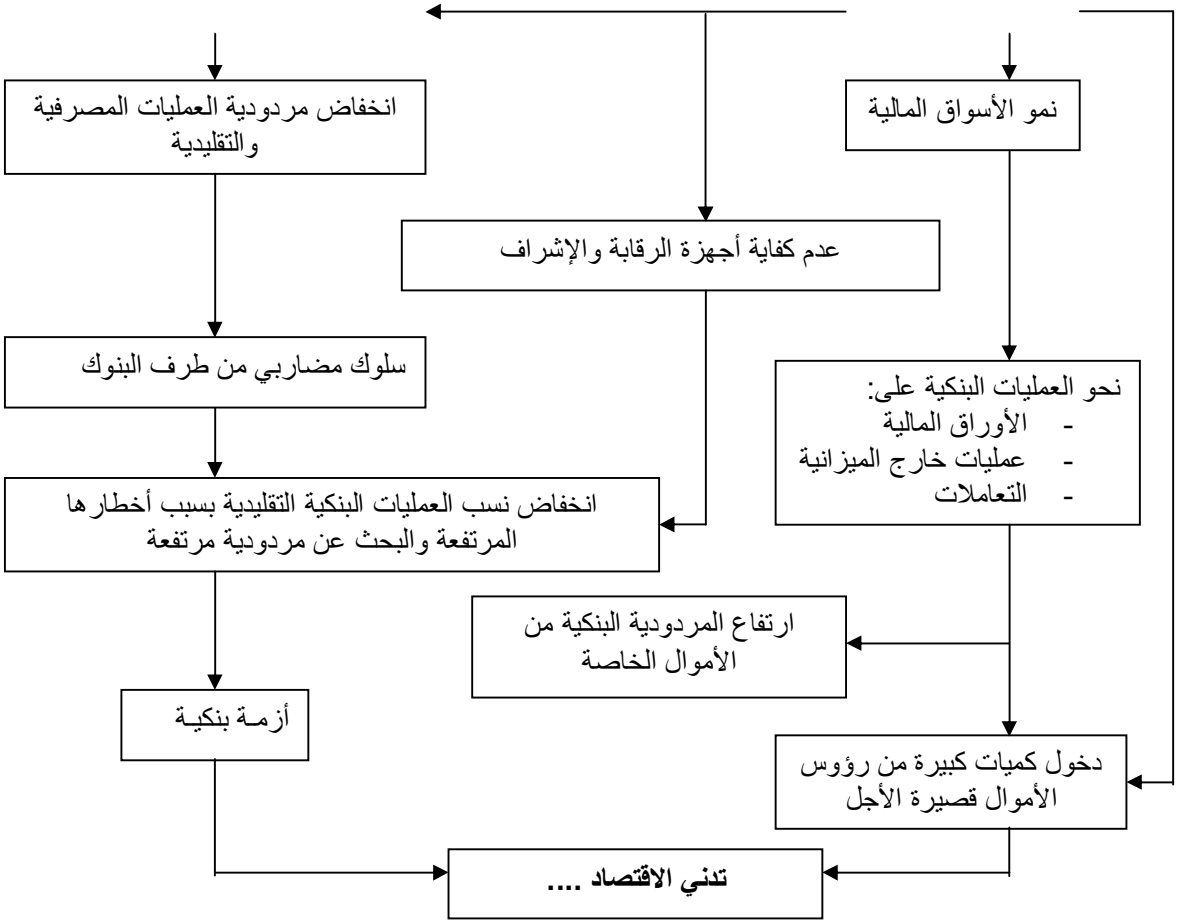

المصدر: بن ثابت علال, الأسواق المالية في ظل العولمة 'بين الأزمات ومظاهر التجديد', رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية, المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, 2003/2002، ص:55.

والشكل يبين العوامل التي تسببت في وقوع الأزمات البنكية، فتحرير رأس المال يؤدي إلى نمو الأسواق المالية وكذلك زيادة المنافسة بين البنوك مما يقلل من مردود العمليات التقليدية، فتبحث البنوك عن عمليات أخرى توفر لها مردودية أعلى فتقوم بالمضاربة بالأوراق المالية والقيام بعمليات خارج الميزانية مما يسبب ارتفاع المردودية من الأموال الخاصة ما سيضاعف من الأخطار إذا صاحب ذلك دخول كميات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتميز بتكلفتها المرتفعة وسرعة خروجها, وهنا يكون الجهاز المصرفي في أسوء الحالات إذا كان غير خاضع لإشراف جيد ومراقبة صارمة.

وتعتبر الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا كنتيجة لعملية التحرير المالي حيث حدث انخفاض في أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم, فلجأت السلطات النقدية إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية، فبدأ

المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية لإيداع قيمتها في البنوك نتيجة سعر الفائدة المرتفع، فكانت هناك زيادة في معروض الأوراق المالية، بالمقابل لم تكن هناك طلبات شراء مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم إلى 50% من الأسعار السوقية.

خلاصة الفصل:

مما لاشك فيه أن المستقبل الاقتصادي لأي دولة مرهون بعمل البنوك التجارية، فبعد التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية كان لا بد على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات من خلال القيام بالوظائف والأنشطة المصرفية الحديثة التي تضمن لها النمو والاستمرار وكذلك تبني بعض الاستراتيجيات الحديثة في مواجهة هذه المتغيرات.

وما يمكن استنتاجه من خلال عرض هذا الفصل هو:

- أن البنوك التجارية تعتبر عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة.

- مع هذه التغيرات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية بدأت تظهر مستحدثات جديدة في العمل المصرفي تواكب التطورات.
- وجود جو تنافسي أكثر مما كان عليه تعمل في ظله البنوك التجارية نتيجة لعمليات التحرير المالي.